A/RES/49/201
13 March 1995

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٠ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/49/610/Add.3)]

٢٠١/٤٩ - حقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٥١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)،
والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٢)، وإذ تعي مسؤوليتها عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان
والحريات الأساسية للجميع،

وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء واجب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والوفاء
بالتزاماتها المنصوص عليها في مختلف الصكوك في هذا الميدان،

وإذ تحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٠/١٩٩٤ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤^(٣)، الذي قررت فيه
اللجنة أن تمدد، لفترة سنة إضافية، الولاية المسندة للمقرر الخاص لكي يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية
العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وتقريراً نهائياً إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين عن حالة
حقوق الإنسان في هايتي،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٤ والتصويب

(Corr.1 و E/1994/24)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

وإذ تعترف بالجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية والمبعوث الخاص السابق من أجل إعادة إرساء المؤسسات الديمقراطية في هايتي،

وإذ ترحب بتعيين الممثل الخاص للأمين العام في هايتي،

وإذ تعترف بالعمل الذي قامت به البعثة المدنية الدولية في هايتي، عندما سمحت لها الظروف، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان في هايتي،

وإذ ترحب بإعادة إرساء النظام الديمقراطي وبعودة السيد جان-برتران ارستيد، رئيس جمهورية هايتي المنتخب دستوريا،

١ - تعرب عن ارتياحها لعودة الرئيس جان-برتران ارستيد إلى هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وإعادة إرساء النظام الدستوري في البلد؛

٢ - تحث سلطات هايتي على الاستمرار في تعزيز الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما يتوافق مع العهود الدولية ذات الصلة، في ميدان حقوق الإنسان؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ، عن طريق مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة، الإجراءات المناسبة لتأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للاضطلاع على سبيل الاستعجال، بالاشتراك مع البعثة المدنية الدولية في هايتي، بوضع برنامج خاص لمساعدة حكومة هايتي وشعبها في الجهود التي يبذلونها لضمان مراعاة حقوق الإنسان؛

٤ - تحيط علما مع التقدير بتقرير السيد ماركو توليو بروني-تشيلي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، عن حالة حقوق الإنسان في هايتي^(٤)، وبالتوصيات الواردة فيه؛

٥ - تثني على التعاون القائم بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وتطلب العودة السريعة إلى هايتي، لجميع أفراد البعثة المدنية الدولية في هايتي، وتكليفهم بمهمة التدقيق في امتثال هايتي لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، أي بتعزيز احترام حقوق كل سكان هايتي والمساهمة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛

٦ - تقرر مواصلة النظر، خلال دورتها الخمسين، في حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي، على أساس المعلومات المقدمة من لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة العامة ٩٤

٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤